حاتم جورج حاتم*: استقرار سعر الدينار العراقي مقابل الدولار:

هل هو حقا ضرورة تنموية[1]

مدخل

تبنى البنك المركزي العراقي مبدأ "تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية" كأحد اهدافه الرئيسية.[2] ويبين البنك الدولي في سياق مراجعته للقطاع المالي العراقي بـ "ان سعر الصرف الاسمي يعد الاداة الرئيسة لتنفيذ السياسة النقدية في العراق لتأمين الاستقرار السعري ...."[3] ويعمل البنك المركزي جاهدا منذ سنة 2009 ولحد الوقت الراهن على الحفاظ على استقرار سعر الدينار مقابل الدولار (اي على تذبذبه ضمن حدود ضيقة). ولتأمين هذا الاستقرار يتولى البنك المركزي ضخ كميات مناسبة من الدولار تؤمن اشباع الطلب على هذه العملة ضمن المجال السعري المقبول من قبله. ويلاحظ المتابع ان سعر الدينار مقابل الدولار الامريكي (وفق مزاد/نافذة البنك

[1] يود الباحث الاعراب عن عميق امتنانه للدكتور نبيل النواب على ما تفضل به من ملاحظات على المسودة الاولى لهذه الورقة، ويود ان يؤكد في الوقت نفسه كامل مسؤوليته عن كل ما زال عالقا بها من نواقص وثغرات.

[2] سلطة الائتلاف المؤقتة، قانون البنك المركزي العراقي، الامر رقم 56 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، بغداد 2004، المادة 3، ص6. متوفر على الموقع الالكتروني
http://www.niqash.org/uploaded/documents/CPA_Order_56_Central%20Bank%20Law.pdf

[3] The World Bank, *Republic of Iraq Financial Review*, undated, p. 7, accessible at http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/Financial_Sector_Review_English.pdf

المركزي والسوق) كان ولا يزال يتذبذب بنسب بسيطة منذ سنة 2009 ولحد الآن (راجع الرسم البياني رقم 1 والجدول رقم 1 في الملحق).

ان هذا الالتزام من قبل البنك المركزي العراقي باستقرار سعر الدينار مقابل الدولار لا يجسد فقط ايمان هذه المؤسسة بان هذا الاستقرار يشكل احد الركائز الاساسية لتأمين استقرار الاسعار في الاقتصاد العراقي بل يعبر ايضا، ضمنيا، عن قناعتها بان الاستقرار السعري يدعم التنمية الاقتصادية. الا انه من غير الواضح لماذا افترض عند صياغة السياسة النقدية العراقية ان الاستقرار السعري في العراق مرتهن دائما وابدا باستقرار سعر الدينار مقابل الدولار وبان استقرار الاسعار شرط ضروري لتحقيق التنمية.

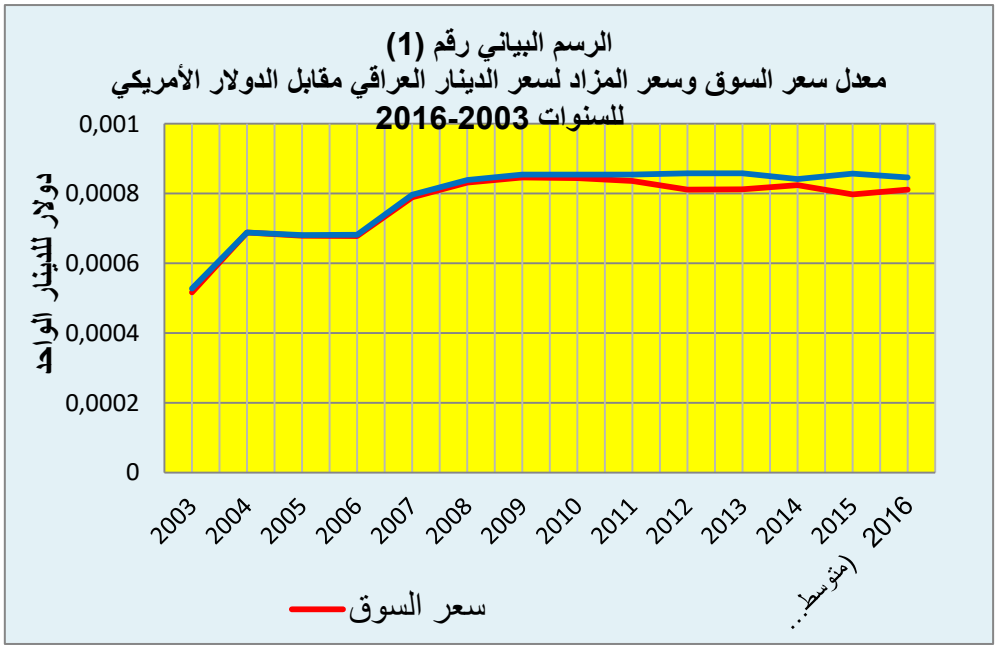

استقرار سعر الدينار مقابل الدولار والمستوى العام للأسعار

ان استقرار سعر الدينار مقابل الدولار لا يضمن الاستقرار السعري في الاقتصاد العراقي. ابتداء فإن استقرار سعر الدينار مقابل اي عملة اجنبية اخرى لا يعني سوى استقرار المُعامل الذي تحوّل بموجبه الى العملة المحلية اسعار السلع المستوردة من البلد الأجنبي المعني. هذا يعني ان استقرار هذا المعامل لا يحول دون استيراد التغيرات السعرية التي تحدث في البلدان الاخرى. وتأسيسا على ذلك، فان استقرار سعر الدينار مقابل الدولار يعني فقط استقرار المعامل الذي تحوّل بموجبه الى العملة المحلية اسعار السلع المستوردة من الولايات المتحدة الامريكية واسعار السلع المصنعة في البلدان التي ثبتت اسعار عملاتها تجاه الدولار. ومن البديهي ان استقرار هذا المعامل المعين بحد ذاته لا يضمن استقرار سعر الدينار مقابل العملات المستقلة اسعارها عن الدولار. ويتضح من مراجعة البيانات ان استقرار سعر الدينار مقابل الدولار ما بعد انهيار اسعار النفط تزامن مع تراجع اسعار العديد من العملات المهمة مقابل الدولار وبنسب معتبرة؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر تدهور مقابل الدولار وبنسب مرتفعة سعر كل من الروبل الروسي والدولار الكندي والكرونا النرويجي واليورو الاوربي والباون الاسترليني (راجع الرسم البياني رقم 2 والجدول رقم 3 في الملحق). ان محافظة سعر الدينار العراقي مقابل الدولار (وفق نافذة البنك المركزي والسوق) على استقراره وتدهور اسعار عملات العديد من الدول بنسب مهمة يعني في واقع الحال ان سعر الدينار العراقي (في كل من المزاد والسوق) مقابل عملات العديد من الدول

وخاصة الدول الصناعية المتقدمة قد حقق تحسنا معتبرا. هذا يعني ايضا ان المستوردات من هذه الدول اصبحت ارخص وان تحويل الاموال العراقية الى هذه الدول واستثمارها في الاصول المالية والمادية لهذه الدول اصبح ا كثر جاذبية واعلى عائدية. واستنادا الى ذلك يمكن القول دون تردد ان السياسة النقدية العراقية عملت، عن قصد او دون قصد، على تحسين سعر الدينار مقابل سلة واسعة من العملات المهمة، في نفس الوقت الذي اخذت فيه اسعار النفط في التدهور السريع وتدفقات النقد الاجنبي الى العراق بالتراجع المريع.[4]

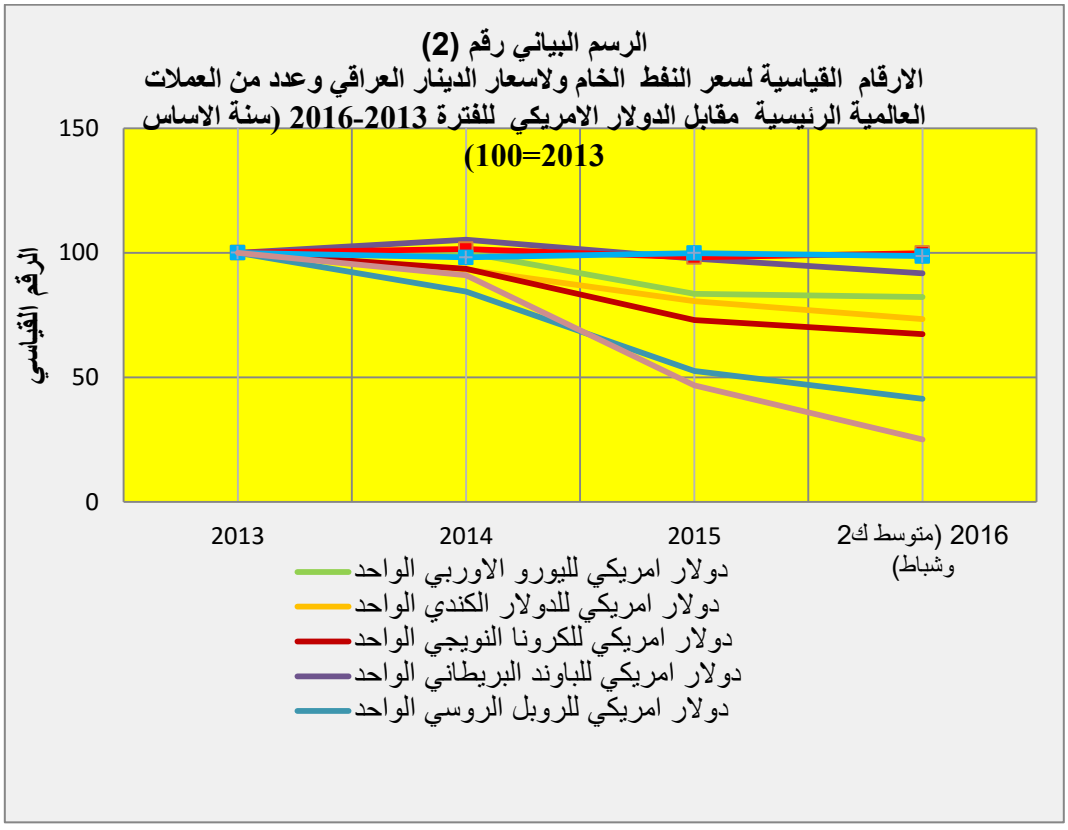

[4]وقد يكون هذا احد اسباب التراجع في نسب الزيادة للرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد سنة 2012.

وبغض النظر عن مسار سعر الدينار مقابل الدولار او مقابل غيره من العملات الاجنبية فان استقرار الاسعار في السوق العراقية لا يعتمد فقط على اسعار السلع المستوردة. فمن المتفق عليه ان اسعار السلع والخدمات غير قابلة للإتجار تحظى ايضا بدور مهم في صياغة الاستقرار السعري في السوق العراقية. ومما يدعم هذا الرأي كون فقرة الايجار وحدها تمثل (21.22%) من قيمة السلة السلعية التي استلت منها اوزان المكونات السلعية للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك الذي يعتمد سنة 2007 كأساس[5]، ناهيك عن السلع والخدمات الاخرى غير القابلة للإتجار. ومن المعروف ان فقرة الايجار في مسوح ميزانية الانفاق الاسري يعبر عن اجرة الانتفاع من السكن والذي يعد سلعة غير قابلة للإتجار بامتياز.

استقرار الاسعار والتنمية

من المتفق عليه ان الاستقرار السعري ليس هدفا بحد ذاته. فالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكل الذين يتفقون مع البرنامج الاقتصادي لمدرسة "توافق واشنطن" Washington Consensus يعتبرون الاستقرار السعري احد الشروط الاساسية لتحقق النمو وضمان استمراره. وتنبع هذه القناعة من الاعتقاد بان استقرار الاسعار يعزز من درجة ثقة متخذي القرارات

[5] الجهاز المركزي للإحصاء، الارقام القياسية لأسعار المستهلك متوفرة على الموقع الالكتروني
http://cosit.gov.iq/ar/stat-index/index-number

الاقتصادية في الاقتصاد الوطني بما تبثه المنظومة السعرية من رسائل وتوجيهات اقتصادية. ويسمح هذا الامر بإعداد تقديرات موثوقة للإيرادات والكلف وبالتالي العوائد المتوقعة، مما يشجع على الاستثمار ويحفز على الادخار وعلى تجنب التبذير والافراط في الاستهلاك وخاصة الكمالي منه.[6]

بالمقابل فان هناك الكثير من المختصين البارزين في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يرون في استقرار الاسعار شرطا ضروريا لتحقق النمو في البلدان النامية، ويؤكدون بان التصاعد السعري/التضخم لا يتعارض مع النمو، وبان معدل تضخم معتدل يتراوح ما بين 5–15% لا يخل بالنمو ولا يضر بالفقراء.[7] ويبينون بان العديد من الدول النامية تمكنت من تحقيق معدلات نمو مرتفعة في ظل تصاعد سعري/تضخم معتدل.[8] ويحذرون من مغبة

[6]Bernanke, Ben S. "The Benefits of Price Stability," Speech delivered at The Center for Economic Policy Studies, Princeton University, Princeton, New Jersey, February 24, 2006, p. 2.; Duisenberg. Dr. W. "Monetary stability and economic growth or: Why stable prices are good for private enterprise in France and the Netherlands," Speech delivered to the French/Dutch Chamber of Commerce in The Hague, 14 October 1997, p. 3; Issing, Otmar. "Monetary and Financial Stability Is there a Trade-off? " Conference on Monetary Stability, Financial Stability and the Business Cycle, Bank for International Settlements, March 28-29, 2003, Basle, p. 1.

[6] Mackinley, Terry,. "MDG-Based PRSPs Need More Ambitious Economic Policies." Discussion Paper, UNDP, p.15;

وهناك من يضع التضخم المعتدل ما بين 5-30% راجع

Stewart, Frances. "Macroeconomic Policies and Poverty Reduction," Working Paper Series, Initiative For Policy Dialogue, pp. 10-11

[7] Vandemoortle, Jan "The MDGs And Pro-Poor Policies: Related But Not Synonymous," International Poverty Centre, UNDP, 2004, pp. 13-14. Mackinley, Terry, "The Macroeconomics of Poverty Reduction," Policy Discussion Paper, UNDP, New York 2003, p.14

المغالات في الالتزام بالاستقرار السعري حتى في حالات الركود الاقتصادي وعلى حساب السياسات والبرامج المعنية بالتصدي للبطالة ومكافحة الفقر.[9] ويذهب البعض الى ابعد من ذلك بالتأكيد على ان التصاعد السعري/التضخم يشجع على النمو بسبب ما يكشف عنه التغير في الاسعار النسبية المصاحب له من فرص استثمارية مجزية.[10]

الا ان الاهم مما سبق ضمن اطار الاقتصاد العراقي ما تؤكده المؤشرات المتاحة على ضعف ومحدودية دور استقرار الاسعار في دفع عجلة نمو الاقتصاد العراقي. اولا ان الاستثمار الخاص لا يمثل سوى نسبة بسيطة من المجموع الكلي للاستثمار في الاقتصاد العراقي وان استثمارات القطاع العام كانت ولا زالت هي الطاغية على الساحة الاستثمارية العراقية (راجع الجدول رقم 4 في الملحق). ومن ناحية اخرى فهناك شبه اجماع بان اهم المثبطات للاستثمارات الخاصة في العراق في الوقت الراهن تتمثل في بيئة استثمارية معادية وطاردة بسبب عوامل متعددة من اهمها الاوضاع الامنية القلقة/الهشة والفساد المالي المستشري في القطاع الحكومي والخاص والبنى الارتكازية المتهرية والحماية الواهنة والدعم الخجول للمنتج المحلي.

وكما هو معروف فإن التراجع الكبير في قيمة الصادرات النفطية نتيجة تدهور اسعار النفط ادى الى بروز قصور فاضح في المتدفق من النقد الاجنبي الى الاقتصاد العراقي قياسا بالطلب عليه. في ظل هذا الوضع فان اساسيات السوق تؤكد بان سعر الدينار العراقي مقابل

[9] Mackinley, Terry, Mackinley, Terry. "MDG-Based PRSPs Need More Ambitious Economic Policies." Op. cit., pp. 14-15.
[10] Mackinley, Terry, "The Macroeconomics of Poverty Reduction," op. cit., p.14

الدولار اصبح اعلى مما يجب ان يكون عليه. الا ان الابقاء على سعر دينار مقابل الدولار مبالغٌ به لا يمتلك اية وظائف تنموية ايجابية ولا مبررات تنموية مقنعة فحسب بل يعود بأضرار بالغة الخطورة على الاقتصاد العراقي. فكما اوضحنا سابقا فإن سعر الدينار مقابل الدولار بحد ذاته لا يضمن استقرار الاسعار في العراق كما ان استقرار الاسعار لا يشكل شرطا ضروريا للنمو الاقتصادي. ولكن الادهى والأمرّ هو أن سعر الدينار مقابل الدولار في مستواه الحالي المغالي في الارتفاع يفرض سقفا متواضعا على ايرادات الموازنة العامة للدولة مما يقيد الانفاق الحكومي وبوجه خاص شقه الاستثماري؛ كما ويوفر في ذات الوقت دعما ماليا للمستوردات ولتحويل وتهريب رؤوس الاموال الى الخارج وبالتالي فهو يفاقم من ضعف الحماية للإنتاج المحلي اولا ويسرع من استنزاف احتياطي النقد الاجنبي في اغراض غير تنموية ثانيا.

ان استقرار الاسعار واستقرار سعر الدينار مقابل الدولار لا يعني الكثير لمن لا يمتلك اساسا اي قوة شرائية لشراء السلع او اية مبالغ لتحويلها الى الخارج. ان اهتمام وهموم هؤلاء المحرومين معنية بشكل اساسي في وجود مصادر داخلية تمكنهم من الحصول على كفايتهم من السلع والخدمات الضرورية. وفي بلد يعاني 25% من القادرين على العمل فيه من البطالة ويقاسي 31% من سكانه من ويلات الفقر[11] ويبتلي عدة ملايين من ابنائه من مصائب التهجير والنزوح القسري يصبح الدفاع عن المحافظة على سعر دينار مقابل الدولار

[11] الصباح الجديد، " **»العمل»: نسبة البطالة في العراق تجاوزت الـ 25 %"**، 25 فبراير 2016
http://www.newsabah.com/wp/newspaper/39616

مُغالٍ في الارتفاع، بالرغم مما تفرضه من تحجيم للإنفاق الحكومي ومن طرد للإنتاج المحلي ومن استنزاف سريع للاحتياطي من النقد الاجنبي، اشبه بالدفاع عن ترف اقتصادي فاقد للشرعية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وتعبيرا عن الجهل بما تنطوي عليه متلازمة البطالة–الفقر–الاستبعاد من تهديد شديد للسلم المدني ومن مخاطر جسيمة على التماسك الاجتماعي ومن اضرار بليغة على التنمية البشرية.

ان تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار سيسمح بالتوسع في الاستثمار في مشاريع البنى الارتكازية وفي البرامج الحكومية لمكافحة الفقر واغاثة النازحين واعادة اعمار المناطق المحررة. بعبارة اخرى، ان تخفيض سعر الدينار مقابل الدولار سيسمح بالمضي قدما في سياسات وبرامج من شأنها ان تقود الى توسيع فرص العمل وتقليص معدلات الفقر ونسب المهمشين والمستبعدين بحد ادنى من العجز في الموازنة العامة ومن الاقتراض الداخلي والخارجي.

الملحق الاحصائي

جدول رقم (1)
معدل سعر السوق وسعر المزاد لسعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي للسنوات 2003-2016*

السنة	سعر السوق		سعر المزاد	
	دينار للدولار الواحد	دولار للدينار الواحد	دينار للدولار الواحد	دولار للدينار الواحد
2003	1936	0.000517	1896	0.000527
2004	1453	0.000688	1453	0.000688
2005	1472	0.000679	1469	0.000681
2006	1475	0.000678	1467	0.000682
2007	1267	0.000789	1255	0.000797
2008	1203	0.000831	1193	0.000838
2009	1182	0.000846	1170	0.000855
2010	1185	0.000844	1170	0.000855
2011	1196	0.000836	1170	0.000855
2012	1233	0.000811	1166	0.000858
2013	1232	0.000812	1166	0.000858
2014	1214	0.000824	1188	0.000842
2015	1254	0.000797	1167	0.000857
2016 متوسط ك2 وشباط	1233	0.000811	1182	0.000846

*البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات 2007، 2009 و2013.
متوفرة على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.cbi.iq/documents/Annual_2006, 2009, & 2014 pdf

البنك المركزي العراقي، جداول مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية متوفرة على الموقع:
http://www.cbi.iq/index.php?pid=CurrencyAuctions

جدول رقم (2)

الارقام القياسية لسعر النفط الخام ولأسعار الدينار العراقي وعدد من العملات العالمية الرئيسية مقابل الدولار الامريكي للفترة 2013-2016 (2013=100)

السنة	دولار امريكي لليورو الاوربي الواحد	دولار امريكي للدولار الكندي الواحد	دولار امريكي للكرونا النرويجي الواحد	دولار امريكي للباوند البريطاني الواحد	دولار امريكي للروبل الروسي الواحد	دولار امريكي للدينار العراقي الواحد- السوق	دولار امريكي للدينار العراقي الواحد- المزاد	سعر النفط الخام (دولار امريكي للبرميل الواحد)
2013	100	100	100	100	100	100	100	100
2014	100	93	93	105	84	101	98	91
2015	84	81	73	98	53	98	100	47
2016 متوسط شهر ك2 وشباط)(	82	73	67	92	41	100	99	25

جدول رقم (3)

سعر النفط الخام* واسعار الدينار العراقي وعدد من العملات العالمية الرئيسية مقابل الدولار الامريكي*** للفترة 2013-2016**

السنة	دولار امريكي لليورو الاوربي الواحد	دولار امريكي للدولار الكندي الواحد	دولار امريكي للكرونا النرويجي الواحد	دولار امريكي للباوند البريطاني الواحد	دولار امريكي للروبل الروسي الواحد	دولار امريكي للدينار العراقي الواحد- السوق	دولار امريكي للدينار العراقي الواحد- المزاد	سعر النفط الخام (دولار امريكي للبرميل الواحد)
2013	1.328464	0.97116	0.17027	1.564768	0.03143	0.000812	0.000858	105.87
2014	1.329165	0.90591	0.1592	1.647701	0.02654	0.000824	0.000842	96.29
2015	1.109729	0.78299	0.12423	1.528504	0.01651	0.000797	0.000857	49.49
2016 (متوسط ك2 وشباط)	1.09307	0.71224	0.11462	1.436388	0.01301	0.000811	0.000846	26.5

*OPEC, OPEC Basket Price, متوفرة على الموقع الالكتروني
http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

**البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات 2007، 2009 و2013. متوفرة على الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.cbi.iq/documents/Annual_2006, 2009 2014 & ,fpdf

البنك المركزي العراقي، جداول مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية متوفرة على الموقع:
http://www.cbi.iq/index.php?pid=CurrencyAuctions

*** USFFOrex Foreign Exchange Services متوفر على الموقع الالكتروني
http://www.usforex.com/forex-tools/historical-rate-tools/yearly-average-rates

جدول رقم 4 إجمالي تكوين رأس المال الثابت القطاعين العام والخاص بالأسعار الجارية للسنوات (2009-2013) مع الدول المانحة (الف دينار)				
السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	حصة القطاع الخاص في اجمالي تكوين راس المال الثابت %
2009	12083562572	1387679711	13471242283	10.30
2010	24173486265	2079290548	26252776813	7.92
2011	35557779121	1697490287	37255269408	4.56
2012	39825833045	2130574772	41956407817	5.08
2013	53640597154	9977539581	63618136735	15.68

الجهاز المركزي للإحصاء. التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للسنوات 2009-2013

http://cosit.gov.iq/ar/national-accounts/forming-capital

* باحث وكاتب اقتصادي عراقي متخصص في السياسة النقدية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 2016/4/6

http://iraqieconomists.net/ar/